كتاب الأموال

« لحميد بن زنجويه » ٢٥١هـ

تحقيق الدكتور
شاكر ذيب فياض
الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد..

فهذا كتاب الأموال لحميد بن زنجويه يقدمه مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الى قراء العربية ضمن المجموعة الأولى من مطبوعاته مؤملا ان يحقق النفع المرجو منه وان يلقى القبول المتوقع له بين القراء وخاصة من أهل الاختصاص.

والكتاب كما يتضح من فصوله، وكما تؤكد المقدمة التي تفضل بكتابتها الدكتور محمد عمر شابرا يجمع بين صفات قل ما تجمع في مصنف واحد، فهو اولا كتاب تراثي من الكتب المعتمدة في مجاله، ثم هو كتاب لا تزال المواضيع التي تطرق اليها حية يحتاجها مسلمو هذا القرن كما احتاجها مسلمو القرن الثالث مع اختلاف في الأساليب والبيئات، واخيرا هو كتاب في علم الاقتصاد الذي لا يخفى على أحد ما له من دور خطير في حياة الأمم في هذا العصر.

ان مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الذي انشىء للمساهمة في تطوير حركة البحث العلمي في كل المجالات المتعلقة بالحضارة الإسلامية وعلومها، ليأمل أن يكون لنشر هذا الكتاب دور في دعم حركة البحث العلمي الجاد في مجال الاقتصاد الإسلامي الذي تزداد الحاجة اليه يوما بعد يوم، ليس في بلاد المسلمين فقط بل في بلاد الله الواسعة كلها.

نسأل الله الثواب الجزيل لمؤلف الكتاب ولمحققه..
كما نسأل التوفيق والسداد.. والحمد لله من قبل ومن بعد.

د. زيد عبد المحسن الحسين
مدير عام مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

كتاب الأموال

« لحميد بن زنجويه » ٢٥١هـ

مقدمة

اعداد الدكتور محمد عمر شابرا

ان الصحوة التي يشهدها العالم الإسلامي في الوقت الحاضر قد انعكست في جميع مظاهر الحياة ولاسيما في المجال الفكري، وفي حين تمثل جزء من هذه الصحوة الفكرية في الأعمال الأصيلة والمبدعة فان جزءا آخر منها قد تجلى في اكتشاف وتحقيق المؤلفات التقليدية الكلاسيكية القديمة التي أسدت خدمات جليلة لعصرها، غير انه عفا عليها الدهر بعدئذ وظلت كذلك حتى الآن. ومن بين هذه المؤلفات التقليدية القديمة «كتاب الأموال» لمؤلفه حميد بن زنجويه.

يمارس قطاع المال العام والخاص على حد سواء دورا بالغ الحساسية في اقتصاد اية دولة بغض النظر عن الحقبة الزمنية من التاريخ او مرحلة التنمية. ان التنظيم العادل والفعال لهذا القطاع منذ القدم يحدد الى درجة كبيرة تطور الاقتصاد علاوة على تحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل وتحديد قدرة المجتمع على تلبية متطلبات الأمة بأكملها. وبما ان الإسلام قد أولى اهتماما كبيرا لهذه الأغراض فان التنظيم الملائم للمالية العامة والخاصة يعتبر أمرا بالغ الحيوية.

وظهرت في الحقبة المبكرة من التاريخ الاسلامي بعض الآراء حول هذا الموضوع في عدد من المصادر مثل «كتاب الخراج» لأبي يوسف، ويحيى بن آدم، و«كتاب الأموال» لأبي عبيد. وكان كتاب الأخير أبو عبيد الأكثر شمولا بيد أن «كتاب الأموال» لابن زنجويه ذهب الى أبعد من ذلك ليشمل مجالات أوسع من تلك التي تناولها أبو عبيد، فكان بالتأكيد مفيداً للغاية. ولذلك فان اكتشاف وتحقيق هذا الكتاب سيسد ثغرة كبيرة ويسدي للمفكرين خدمة عظيمة لا تقدر قيمتها لأن ذلك سيتيح توفير مادة تعذر الوصول اليها حتى عصرنا هذا.

وقد عاش ابن زنجويه في الفترة ما بين سنة ١٨٠ - ٢٥١ بعد الهجرة، وتعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات انتاجا من حيث المؤلفات الفكرية في التاريخ الإسلامي، ولاسيما في الكتابات الدينية عن الإسلام، وكان ابن زنجويه طالبا عند كثير من الأساتذة المشهورين بما فيهم أبو عبيد وكان من بين طلابه شخصيات معروفة مثل أبو داود والنسائي من مفكري تلك الأيام، وقد كان يعمل بجهد بالغ وعاش حياة بسيطة جدا، كما كان كثير الترحال بحثا عن المعرفة وبذلك امضى حياته في اكتساب العلم ونشره.

ويستحق الأخ شاكر ذيب فياض كل تقدير لاختياره كتاب «مخطوط» ابن زنجويه والتحقيق فيه في رسالته لدرجة الدكتوراه. وتتضمن ملاحظاته الهامشية (الايضاحية) معلومات قيمة على درجة عالية من الأهمية وهي ذات فائدة كبيرة بالنسبة للباحثين ولا بد من الإشادة بالاستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي لتشجيعه ومساعدته وتوجيهه الأخ فياض.

ان «كتاب الأموال» لابن زنجويه يعطي القارئ فكرة جيدة عن طبيعة الدولة الإسلامية وأهدافها وأساليبها. ويركز في بداية الكتاب

بوضوح على طبيعة الرفاهية في الدولة الإسلامية. ان الاخلاص أو النصيحة هي جوهر جميع مظاهر الحياة في الإسلام بما فيها الحكومة، وبناء عليه فقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إنما الدين النصيحة» وقال أيضا: «من ولاه الله من أمر الناس شيئا فاحتجب عن خلتهم وحاجتهم وفاقتهم، احتجب الله تبارك وتعالى يوم القيامة عن حاجته وخلته وفاقته».(رقم ٧ - صحيفة ٦٤). ويتحدث المخطوط ايضا عن صفة العدالة التي ينبغي توفرها في أية دولة إسلامية. وبينما ذكر الكتاب بالتفصيل مسؤوليات الدولة، فقد أوضح ايضا سمات الامة - (الشعب) - والطبيعة التكميلية للتفاعل بين الدولة والشعب. ان الالتزام الديني للمسلمين يملي عليهم التعاون مع الدولة لتمكينها من اداء واجباتها وتحقيق أهداف هامة.

ونظرا لما للمالية من دور هام في رسم سياسات واستراتيجيات الدولة وبما انها تمكنها من ترجمة اهدافها الى واقع عملي، فقد اعطى المحقق في الكتاب فكرة عن النظام المالي الذي شرعه الإسلام ليتسنى له صيانة العدالة الإجتماعية والإقتصادية وتلبية المتطلبات الأساسية، وتحقيق الرفاهية العامة.

واتاح هذا الكتاب والكتب الأخرى المماثلة في طبيعته، المادة الخام للباحثين والمفكرين، وبرغم ان مؤلفي هذه الكتب قد بذلوا جهدا كبيرا - جزاهم الله كل خير - الا ان عملهم ليس كافيا ويتعين على الآخرين متابعة مسيرتهم والمضي في استخدام المادة الخام لصياغة مبادىء المالية العامة لدولة اسلامية حديثة. فقد تغيرت الظروف ولم تعد لبعض مصادر الدخل مثل (الفيء - و- الجزية) صلة بالدولة الحديثة، وبناء عليه ينبغي استنباط المبادئ الأساسية لنظام مالي من تعاليم الشريعة الإسلامية ليتسنى للدولة الإسلامية الحديثة حشد الأموال الملائمة لتتمكن من القيام بمسؤولياتها التي ينص عليها مفهوم دولة الرفاهية في الإسلام

وبالتالي تحقيق الأهداف الإسلامية في العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل للدخل وتحقيق الرفاهية العامة.

الرياض

الدكتور محمد عمر شابرا

المقدّمة

ان الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبعد:

فهذا كتاب «الاموال» لحميد بن زنجويه أضعه بين يدي القارىء الكريم بعد أن عكفت على دراسته أربع سنوات متواليات، حتى تم اخراجه - بفضل الله - بهذا الشكل الذي أرجو أن يكون مناسبا.

واني أرى أن لكتاب ابن زنجويه هذا، أهمية بين كتب التراث المجيد، تحتم اخراجه، وتلح على كل من طالعه أو نظر فيه بالاشتغال عليه، والدأب على نشره.

وتأتي أهمية هذا الكتاب مما يلي:

أولا: ان الموضوع الذي يعالجه موضوع شيق طريف ممتع من جهة، مهم وضروري في الحياة الاسلامية العامة وفي الفردية الخاصة من جهة أخرى. وهو موضوع الأموال التي تليها الأئمة، ويشرف عليها الحكام. فهو بحث في مصادر الدخل لبيت المال الاسلامي، وفي مصارفه. فهناك مصادر عامة تأتي نتيجة للجهاد كالخراج والفيء والغنيمة، أو تأتي نتيجة لثروات طبيعية في البلاد، أو ركاز ومعادن وغيرها. وهناك مصادر خاصة كزكوات أو أحباس وأوقاف وغير ذلك. وهناك مصارف لهذه الموارد يختلف بعضها عن بعض. فما يجب على الامام ازاء ذلك كله؟

ان هذا الكتاب يبسط القول في هذه القضايا جميعاً،

ويفصل الاحكام فيها تفصيلا. حتى انك لتجد فيه ما لا تجده في أمهات كتب الفقه.

ـنيا: ان تفصيل هذه المسائل وتفريعاتها وطرق بحثها في هذا الكتاب، تعتمد اسلوب المحدثين، ومن هنا تأتي أهمية اخرى للبحث. فهو يذكر الاسناد وبه يتبين الصحيح من الضعيف، والغث من السمين، وقد حشد ابن زنجويه في هذا الكتاب حوالي ٢٠٧٤ اسنادا، سواء كانت هذه الأسانيد لاحاديث مرفوعة أو موقوفة أو آثار عن التابعين أو التابعين لهم باحسان.

ـلثا: منزلة ابن زنجويه العلمية وعلو اسناده، فهو شيخ لأبي داود والنسائي، بل وللبخاري ومسلم، طلب الحديث قديما ورحل من أجله شرقا وغربا، سمع من مشايخ شتى في أزمان مختلفة. اطلع على الغرائب وذاكر العلماء. الى أن توفي سنة ٢٥١ هـ. وسيأتي مزيد من ترجمته في فصل خاص به- ان شاء الله-.

ـابعا: قلة الكتب المتوفرة بين أيدينا في هذا الموضوع. وأشهر هذه الكتب بل وأجلها كتاب «الأموال» لأبي عبيد القاسم بن سلام، وسأفرد فصلا للموازنة بينه وبين كتاب ابن زنجويه- باذن الله- وقد طبع كتاب أبي عبيد بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي أولا، ثم بتحقيق الشيخ محمد خليل الهراس ثانيا - رحمهما الله تعالى -.

وهناك كتابان آخران بهذا الاسم «الاموال»: أحدهما للقاضي اسماعيل بن اسحاق الجهضمي (توفي سنة ٢٨٢ هـ)[1]

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٦: ٢٨٤، وتذكرة الحفاظ ٢:٦٢٥، والاعلام ١: ٣١٠، وتاريخ التراث العربي ٢:١٥٠.

ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه[1]. والزركلي في الاعلام[2] وسماه «الأموال والمغازي».

وثانيهما لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حَيّان الاصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ)[3]. حيث ذكر الكتاني[4] ان له كتاب «الاموال».

وهذان الكتابان لم أجد لهما ذكرا في فهارس المكتبات، ولم أجد من ذكرهما غير من ذكرت. فلعلهما مفقودان، والله أعلم.

وهناك كتابا «الخراج» لأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم صاحب أبي حنيفة المتوفى سنة ١٨٢ هـ[5]. وليحيى بن آدم القرشي المتوفى سنة ٢٠٣ هـ[6].

ولقد نحا أبو يوسف في كتابه منحى الفقهاء، بينما نهج يحي ابن آدم نهج المحدثين، والكتابان مطبوعان، وهما في الموضوع ذاته لكنهما مختصران نسبيا.

ولقدامة بن جعفر المتوفى سنة ٣٣٧ هـ[7] كتاب يحمل الاسم ذاته «الخراج»[2] وقد طبع قطعة منه كما قال الزركلي[8].

---

(١) ٢٤٧.

(٢) ١: ٣١٠.

(٣) انظر ترجمته في أخبار أصبهان ٢: ٩٠، وتذكرة الحفاظ ٣: ٩٤٥، والرسالة المستطرفة ٣٨، والاعلام ٤: ١٢٠.

(٤) في الرسالة المستطرفة ٤٧

(٥) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٤: ٢٤٢، وتذكرة الحفاظ ١: ٢٩٢، وميزان الاعتدال ٤: ٤٤٧، ولسان الميزان ٦: ٣٠٠.

(٦) انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٦: ٤٠٢، وتذكرة الحفاظ ١: ٣٥٩، وتهذيب التهذيب ١١: ١٧٥.

(٧) كما في الاعلام ٥: ١٩١.

(٨) نسبه له ابن النديم في الفهرست ١٩٤، والزركلي في الاعلام ٥: ١٩١ ووصفه د. محمد حميد الله في مجموعة الوثائق السياسية ٥٠٤.

ومن هنا تبدو أهمية اخراج كتاب ابن زنجويه، وضرورة وضعه في مكانه الصحيح، ليأخذ منه الفقيه كما يأخذ منه المحدث والباحث في نظام الاقتصاد في الاسلام.

واودّ أن أسجل هنا شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الذي تفضّل فأعطاني صورتَيْ النسختين الموجودتين للكتاب، والذي كثيراً ما كنت أجد عنده حلولاً لمشكلات علمية واجهتني أثناء البحث.

كما اسجل شكري للأستاذ الفاضل الدكتور محمد عمر شابرا إذ تفضّل بكتابة تقييم للكتاب من وجهة النظر الاقتصادية، معطياً بذلك أهمية جديدة له.

والأستاذان المذكوران لا ينتظران مني مديحاً أو ثناءً، ولكن لا بدّ لي من بيان أصحاب الفضل عليّ. ثم إني أذكر إخوة أحبة ذوي فضل ونبل، كان لهم أثر طيب في اخراج الكتاب، أشير إليهم ولا أسمّيهم لتأكدي من مَوْجِدتهم عليّ لو فعلت.

ولن انسى ذكر المسؤولين في مؤسسة الملك فيصل الخيرية (وأخص منهم الأستاذين الكريمين الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين والدكتور احمد عثمان التويجري) - الذين أَوْلوا هذا الكتاب عنايتهم، واختاروه من بين كتب كثيرة، ليضعوه في مكانه اللائق بين كتب التراث الإسلامي.

فإلى هؤلاء جميعاً أكرر شكري، سائلاً الله لي ولهم حسن المثوبة وجزالة الأجر، فما عنده خيرٌ وأبقى. والحمد لله رب العالمين.

= وهناك كتب اخرى في الخراج ذكرها ابن النديم لما عدّ كتّاب الدواوين (انظر الفهرست ١٩٢ ،- ٢٠١). ويحتمل ان تكون هذه الكتب مكونة من رسائل الملوك الى عمالهم في موضوعات الخراج والله اعلم.

عملي في الكتاب

لما شرعت في البحث رأيت أن أكتب في النقاط التالية:

١ - الترجمة لمصنف الكتاب «حميد بن زنجويه».

٢ - وصف النسخة التي بين يدي من الكتاب وصفا تفصيليا. واتبعه بما يثبت صحة نسبة هذه النسخة للمصنف نفسه، وذلك بدراسة اسنادها وبالاشارة الى من عزاها له. ثم بالاقتباسات من هذه النسخة. ويلحق بوصف النسخة ذكر السماعات عليها.

٣ - عقد موازنة بين كتاب أبي عبيد وكتاب ابن زنجويه.

وقد أفردت لكل نقطة من هده النقاط فصلا خاصا بها في هذه المقدمة - والحمد لله. وعند تحقيق النص اتبعت منهجا راعيت فيه ما يلي: -

١ - انني قابلت الموجود من الكتاب في دار الكتب الظاهرية مع ما يقابله من النسخة الكاملة التي اعتمدتها واعتبرتها أصلا. فما كان من خلاف بين النسختين، فاني اثبت ما في الاصل، الا أن يكون خطأ ظاهرا، فأثبت عندها ما في النسخة الظاهرية. وفي كلا الحالين ابين ما في النسخة الاخرى.

٢ - يختلف رسم الخط في المخطوطة في كلمات كثيرة، مع قواعد الكتابة الحديثة. فالناسخ يكتب كما يلفظ، فان كان لفظ آخر الكلمة بالألف كتبه ألفا ممدودة، ولو كان مما يكتب بالياء. فمثلا «تبارك وتعالى» يكتبها «تبارك وتعالا».

«يروى عنه» يكتبها «يروا عنه».

[illegible] الالف في وسط الكلمة - وخاصة في أسماء [illegible] فابن صالح » و « معاوية » « وعثمان » [illegible] صلح « ومعوية » « وعثمن ».

[illegible] الناسخ كان - في بعض الأحيان - يجزىء [illegible] فيذكر بعضها في نهاية السطر وآخرها في [illegible] فمثلا كلمتا « عامتهم » و « فسألهم » [illegible] في نهاية السطر، و « متهم » في بداية السطر التالي. [illegible] في سطر، و « لهم » في الذي يليه. فكنت في جميع [illegible] الحديث في الكتابة، دون الاشارة الى ما كان [illegible].

[illegible] في تصحيف أو تحريف أو خطأ ظاهر، أو يسقط [illegible] فما أستدركه لنفسه في هامشه وضعته في [illegible]. دون التنبيه عليه وما لم يستدركه فاني أثبته - [illegible] في مكانه الصحيح، واضعا اياه بين قوسين مبينا [illegible] في هذا الاستدراك أو التصحيح.

ومما يلحق بهذا ما تعرضت له بعض أوراق المخطوطة من رطوبة شوهت أو طمست بعض الكلمات والجمل. فحرصت على معرفة ما في الاصل واستدراكه من الكتب الاخرى واثباته على أصح وجه وأتقنه. مبينا أي تدخل مني في الكتاب.

٤ - حرصت على ابقاء اجزاء الاصل على ما هي عليه، مبينا بداية كل جزء ونهايته. بل وذكر عنوانه واسناده.

٥ - رقمت أوراق المخطوطة ترقيما جديدا. اذ في ترقيمها المثبت عليها غلط. ويأتي بيان ذلك - ان شاء الله - عند وصف المخطوطة.

كما ذكرت في هذا الكتاب بيان ابتداء كل ورقة من أوراق الاصل لتسهيل رجوع من شاء اليها.

٦ - رقمت فقرات الكتاب ترقيما تسلسليا، يسهل على المراجع الوصول الى ما يريد من حديث أو أثر أو غير ذلك.

٧ - خرجت الأحاديث والآثار في المخطوطة، ودرست أسانيدها وترجمت لرجالها وبينت درجة كل اسناد من حيث الصحة أو الضعف، وفق قواعد المحدثين.

فان كان الحديث موجودا في الصحيحين أو أحدهما بنفس اسناد ابن زنجويه، لم اتعرض لبحثه مكتفيا للدلالة على صحته، بوجوده فيهما أو في أحدهما. وان كان اسناد ابن زنجويه مختلفا عن أسنادهما تكلمت على اسناده وبينت درجته.

ومما يجدر ذكره هنا مما يتصل بهذه المسألة، أنني اعتمدت - الا في مواضع يسيرة جدا - قول ابن حجر في كتاب «تقريب التهذيب» في الحكم على الرجال والترجمة لهم. ذلك لجلالته وعلو منزلته بين أهل العلم، وطول باعه وسبقه في هذا الفن. وانما قوله خلاصة لأقوال من سبقوه. ولأن من جاء بعده من علماء الحديث، اعتمدوا - في الغالب - أقواله، واتبعوه في الحكم على الرجال. ثم لأن المقصود من الترجمة بيان منزلة الرجل كراو للحديث لا غير، وذلك بأخصر عبارة وأوضح لفظ. وهذا متوفر في تقريب التهذيب.

ولا يعني اتباعي له، واقتصاري في ترجمة الرجال على عبارته،- لا يعني بحال من الأحوال، انني لم أطلع على أقوال غيره، بل أؤكد أن لا بد من الرجوع الى الكتب الاخرى المطولة من كتب الرجال، مما يذكر فيه شيوخ الرجل وتلاميذه، وسنة وفاته، وأقوال الأئمة فيه، وصحة سماعه من هذا، أو ضعفه

في ذاك. الى غير ذلك مما يحتاج اليه من يشتغل بهذا العلم الشريف. وقد كان ذلك والحمد لله.

ومن عادتي في هذا البحث أن اترجم للرجل في موضع واحد. الا اذا كانت هناك حاجة لتكرار الترجمة، أو اضافة جديد اليها. وعندما احيل الى الترجمة المتقدمة، لا اذكر الرقم - في الغالب - الذي ترجمت للرجل فيه، مكتفيا بالفهرس التفصيلي للرجال، رغبة مني عن الأطناب والتطويل.

٨ - دللت على مواضع الآيات المذكورة في ثنايا الكتاب، وذكرت أرقامها في السور التي وردت فيها.

٩ - شرحت الغريب في الكتاب، وضبطت ما يحتاج الى ضبط من أسماء الأماكن والرجال والقبائل وغير ذلك.

١٠ - عرفت بالأماكن المذكورة في الكتاب، الا ما رأيت أن شهرته تغني عن التعريف به.

١١ - وضعت فهارس تفصيلية للكتاب. وهي:

فهرس الموضوعات.

فهرس لشيوخ المصنف وفيه بيان وفاة كل شيخ حسب المستطاع.

فهرس للرجال المذكورين في الكتاب.

فهرس للآيات القرآنية.

فهرس للاشعار.

فهرس للقبائل والجماعات.

فهرس للأماكن والبلدان.

فهرس للغزوات والأيام.

١٢ - اثبت أخيرا قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدتها في التحقيق.

الرّمُوز وَالمُصْطلحَات في البَحْث

استعملت الرموز التالية في البحث رغبة في الاختصار والبعد عن الاطالة:

بلا	يعني	البلاذري في فتوح البلدان
ت	«	الترمذي في السنن.
ت ت	«	تهذيب التهذيب.
التذكرة	«	تذكرة الحفاظ.
التقريب	«	تقريب التهذيب.
جه	«	ابن ماجه في السنن.
ابن ابي حاتم	«	في الجرح والتعديل.
الحاكم	«	في مسندركه على الصحيحين.
ابن حزم	«	في المحلى.
حم	«	أحمد في مسنده.
خ	«	البخاري في الصحيح.
د	«	أبا داود في السنن.
الزيلعي	«	في نصب الراية.
ابن سعد	«	في الطبقات الكبرى.
سعيد بن منصور	«	في السنن.
ش	«	ابن أبي شيبة في المصنف.

طح	يعني	الطحاوي في شرح معاني الآثار
ظ	«	النسخة الظاهرية من المخطوطة.
عبد الرزاق	«	في المصنف.
أبو عبيد	«	في الأموال
الفتح	«	فتح الباري.
ق	«	رقم الورقة اذا كان الكتاب مخطوطا.
القاموس	«	القاموس المحيط.
قط	«	الدارقطني في السنن.
م	«	مسلما في الصحيح.
مالك	«	في الموطأ.
المجمع	«	مجمع الزوائد.
مي	«	الدارمي في السنن.
الميزان	«	ميزان الاعتدال.
ن	«	النسائي في السنن.
النهاية	«	النهاية في غريب الحديث.
هق	«	البيهقي في السنن.
الهيثمي	«	في مجمع الزوائد.
يحيى بن آدم	«	في كتاب الخراج.
أبو يوسف	«	في كتاب الخراج.

ومما يتعلق بهذا ان أشير الى أنني أضع رقما صغيرا فوق رقم الصفحة المحال اليها ليعرف عدد تكرار النص فيها.

وان أذكر أنني اعتمدت أرقام الأحاديث في كتاب سلسلة الأحاديث الصحيحة. وأرقام الوثائق في كتاب مجموعة الوثائق السياسية.

فصل ترجمة المؤلف [1]

اسمه وشهرته:

هو حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخراساني النسائي أبو أحمد الأزدي[1]

واشتهر بابن زنجويه. وهو لقب أبيه مخلد[2].

مولده:

لم تحدد المصادر سنة ولادته، غير أن الذهبي[3] ذكر انه ولد في حدود سنة ١٨٠. لكن ورد في كتاب «الأموال» ما يعارض قول الذهبي هذا:

ففي الفقرة رقم ٥٥٣ يروي ابن زنجويه عن هشيم فيقول: (أنا

---

(١) انظر مصادر ترجمته: الجرح والتعديل ١: ٢: ٢٢٣، طبقات الحنابلة ١: ١٥٠، تاريخ بغداد ٨: ١٦٠، تاريخ دمشق ٣: ق ١٧ - ١٩، معجم البلدان ٥: ٢٨٢، تهذيب الكمال ٢: ق ٣٤٣، سير اعلام النبلاء ٨: ٣: ق ٢٩٧ - ٢٩٨، تذكرة الحفاظ ٢: ٥٥٠، البداية والنهاية ١١: ١٠، تهذيب التهذيب ٣: ٤٨، تقريب التهذيب ١: ٢٠٣، كشف الظنون ١: ٤٠١، ٢: ١٢٧٤. شذرات الذهب ٢: ١٢٤، هدية العارفين ١: ٣٣٩، الرسالة المستطرفة ٤٧، ٥٧، تهذيب تاريخ دمشق ٤: ٤٦٣، الاعلام ٢: ٢٨٣، معجم المؤلفين ٤: ٨٤، تاريخ التراث العربي ١: ٣٠٤.

(٢) انظر تاريخ بغداد ٨: ١٦٠، تاريخ دمشق ٣: ق ١٧، وتهذيب الكمال ٢: ق ٣٤٣ وغيرها.

(٣) في سير أعمال النبلاء ٨: ٣: ق ٢٩٧. وتبعه الاستاذ عمر رضا كحاله في معجم المؤلفين ٤: ٨٤.

هشيم..). وفي رقم ٦٢٦ يقول: (أنا ابان بن يزيد العطار..) فهذا تصريح منه بسماعه من هشيم، وهو ابن بشير الواسطي الذي مات سنة ١٨٣[١]، ومن ابان بن يزيد الذي مات في حدود سنة ١٦٠. أو بعدها بقليل[٢]. فهذا يعني أنه كان في سن التلقي والسماع أثناء حياتهما، وهو بالتالي يعني ان ما حكاه الذهبي من سنة ولادته خطأ.

على أن هناك احتمالا آخر، وهو أن يكون سقط من المخطوطة اسم رجل أو أكثر بين حميد وهشيم، وبين حميد وابان. فلا يكونان شيخين له.

ولعل هذا الاحتمال أقرب الى الصواب من القول بتخطئة الذهبي. ويؤيده أمور:

احدها: ان أبا عبيد القاسم بن سلام - شيخ ابن زنجويه - ولد سنة ١٥٧[٣] - فهو لم يدرك ابانا لهذا. وابو عبيد اكبر من ابن زنجويه لما روى عنه انه قال[٤]: «ما قدم علينا من فتيان خراسان مثل ابن شبويه وابن زنجويه» فهو يبين ان ابن زنجويه كان فتى لما قدم على ابي عبيد الذي تشعر عبارته انه كان في مجلس التدريس.

فاذا كان ابو عبيد غير مدرك لأبان فمن باب اولى ان لا يدركه ابن زنجويه.

ثانيها: ان ابن زنجويه يروي عن هشيم في هذا الكتاب في ٥٩

---

(١) انظر طبقات ابن سعد ٧:٣١٣، تذكرة الحفاظ ١:٢٤٩، ت ت ١١:٦٣.

(٢) كما في التقريب ١: ٣١، وخلاصة تذهيب الكمال ١٣.

(٣) في ت ت ٨: ٣١٥ - ٣١٦ انه مات سنة ٢٢٤ وقد بلغ ٩٧ سنة.

(٤) انظر تاريخ بغداد ٨: ١٦١، تاريخ دمشق ٣: ق ١٨، تهذيب الكمال ٢: ق ٣٤٣، سير اعلام النبلاء ٨: ٣: ق ٢٩٨ وغيرها.